

تأثيرا لتلوث العمراني في بعض الخصائص الفيزيائية لتربة قضاء ابي الخصيب

ا.م.د.نجم عبدالله رحيم

تعد التربة موردا طبيعيا دائم التغير مكانيا وزمانيا لتأثره بالعوامل الطبيعية والبشرية لذا صار الحفاظ على هذا المورد الطبيعي امرا حتميا من ناحية عدم الاخلال بقدرة التربة الحيوية التي من خلالها تمت النباتات بكل ماتحتاج اليه من مصادر غذائية فضلا عما تسببه تلك النباتات من تأثيرات بيئية ايجابية اذا ان عملية تعرض التربة الى اي تلوث يخل بالتوازن البيئي بين التربة وبقية النظم البيئية. لذا يهدف البحث الى الوقوف على الاسباب المؤدية الى التلوث العمراني الذي تتعرض اليه التربة ومعالجتها للحد من ذلك التلوث المؤدي الى تردي خصائص التربة الفيزيائية والكيميائية والحياتية في القضاء. لقد تبين من الدراسة ارتفاع دقائق الرمل للاعماق السطحية وللمواقع المتأثرة بالتلوث كما انها ذات كثافة ظاهرية وحقيقية مرتفعة ومسامية منخفضة قياسا بالترب غير الملوثة عمرانيا. وظهر ان بناء المساكن والمحال التجارية وغيرها من اهم انواع التلوث لتربة القضاء والتي ارتفعت خلال السنوات الاخيرة بشكل مفاجئ وغير مدروس. تشكل عمليات البناء خطرا حقيقيا موءثرا على خصائص التربة الفيزيائية والكيميائية والحياتية بصوره مباشرة وغير مباشرة. اذ يحدد من تطور التربة ويعرض التربة وبناءها الى الرص ويهدم البناء ويشوه مقد التربة. كما يقضي على الغطاء النباتي المؤثر في تماسك حبيبات التربة ويحفظها من التفكك ويوفر المواد الغذائية عن طريق زيادة المادة العضوية المتحللة في التربة. وبهذا سوف تؤثر هذه الحالة من تطور التربة وتقضي على نظام بيئي متكامل للاحياء الدقيقة الموجودة على سطح التربة وفي الاعماق السفلى. فضل عن تغيير مظهر سطح الارض التمثل بالاراضي الزراعية. شكلت زيادة عدد السكان في القضاء والمحافظة والمحافظات القريبة والسياسة الزراعية المتبعة وملكية الاراضي الزراعية لافراد خارج البلد اهم الدوافع المؤدية الى زيادة التلوث العمراني. مع كل ذلك ينبغي الحفاظ على الاراضي الزراعية في القضاء عن طريق اصدار القوانين والتشريعات التي تحد قدر المستطاع من التلوث وتحويل الملكية الزراعية واتباع سياسة زراعية تلبي كافة المستلزمات الزراعية للمزارعين وحماية منتجاتهم الزراعية.